المحاضرة العاشرة

الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية)

تعتبر المدرسة الكينزية واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي. وهي المدرسة التي تنسب إلى مؤسسها (John M. Keynes) الذي ولد عام 1883 في كمبردج. كان والده أستاذا بجامعة كمبردج درّس المنطق والاقتصاد السياسي وقد كان زميلا مقربا من (Alfred Marshall). درس(Keynes) في مدرسة إيتون ثم انتقل إلى كامبردج حيث درس الرياضيات وبعد تخرجه درس الاقتصاد. عمل في وزارة المستعمرات (مكتب الهند) عام 1907 وهي التجربة التي مكنته من كتابة مؤلفه الأول على الاقتصاد والعملة الهندية. في عام 1909 بدأ بتدريس الاقتصاد في جامعة كامبردج اعتمادا على كتاب (Alfred Marshall) "مبادئ الاقتصاد"، وهذا يعني أن (Keynes) بدأ حياته العملية العلمية كلاسيكيا حيث تأثر كثيرا بتعاليم أستاذه (Marshall) وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية، كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية. لكن معايشة (Keynes) لأزمة الكساد الكبير (1929-1933) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد. وقد ضمّن أفكاره الجديدة في كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936 وقد أثر هذا الكتاب تأثيرا كبيرا في الفكر الاقتصادي واعتبر بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

I – المبادئ الرئيسية للفكر الكينزي: تتضمن الخصائص العامة والمبادئ الأساسية لنظرية كينـــــز ما يلي:

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛

2- الاهتمام بالطلب الفعّال؛

3- عدم استقرار الاقتصاد؛

4-عدم مرونة الأجور والأسعار؛

5- التحليل الكينزي يعتمد على الفترة قصيرة الأجل؛

6- النقود تلعب دورا محوريا في الاقتصاد؛

7- سياسات نقدية ومالية نشطة؛

II- الأفكار الجوهرية في النظرية العامة لكينز: يحتوي الفكر الكينزي على القضايا الرئيسية التالية:

1- الطلب الكلي الفعّال: المقصود به الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، ويتكون الطلب من طلب المستهلكين والمستثمرين والحكومة.

وتعتبر نظرية الطلب الفعّال لكينز انتقاد جوهري لنظرية " العرض يخلق الطلب"، أو ما يسمى "قانون ساي أو قانون المنافذ" الذي أخذ به الكلاسيك، فحسب الكلاسيك العرض الإجمالي هو عبارة عن الإنتاج الإجمالي الذي يتم توزيع عوائده النقدية على عناصر الإنتاج المساهمة فيه، فتتشكل دخول تعادل قيمة الإنتاج الإجمالي، مآل هذه الدخول في النهاية هو تحولها إلى طلب إجمالي يوازي العرض الإجمالي. ذلك لأن النقود حسب الكلاسيك هي عبارة عن وسيط للتبادل ومقياس للقيم فقط، فدورها حيادي والطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات المنتجة.

لكن كينز أكّد على أن النقود تطلب لذاتها، لهذا لن يكون صحيحا في كل الأحوال أن يتحول الدخل الإجمالي إلى طلب إجمالي، بل جزء منه يتحول إلى ادخار نتيجة للطلب عل النقود، وعليه فإن العرض أو الزيادة فيه لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب بنفس القدر.

وعليه انتقد كينز قانون ساي وتوصل إلى أن "**الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي**"، فعلى قدر الطلب ينتج المنتجون، أي أن الإنتاج يكون على أساس توقعات الطلب، لذا لابد من الاهتمام بالطلب الكلي وتحفيزه حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من فترة لأخرى خاصة في حالة الركود.

2- نظرية التشغيل: انتقد كينز نظرية التشغيل الكلاسيكية والتي تنص على أن انخفاض الأجور يؤدي حتما إلى زيادة الطلب على العمال، وبالتالي القضاء على البطالة، ولكن كينز أوضح أن هناك احتمال كبير لان يؤدي هذا الانخفاض في الأجور إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها. ويفسر ذلك بأن الأجور عندما تنخفض فإن ذلك يعني انخفاض دخل العمال، ومن ثمّ انخفاض طلبهم على السلع، مما يدفع المنظمين إلى تقليص إنتاجهم، وبذلك ينخفض مستوى التشغيل وتزداد البطالة. كما أن انخفاض الأجور قد يدفع المنظمين إلى توقع حدوث انخفاض أشدّ في المستقبل مما يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشروعاتهم المستقبلية لكي يستفيدوا من الانخفاض الأكبر في الأجور مستقبلا، وبذلك يتخلصون من جزء من عمالهم الذين كانوا يشتغلون فتزداد بذلك البطالة.

ولهذا وصل كينز إلى نتيجة مهمة وهي أن مستوى الأجور ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل. وتساءل عن العامل الذي يحدد مستوى التشغيل؟ وكانت إجابته هي : إن الذي يحدد عدد العمال الذين يعملون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعّال، فعلى قدر الطلب على السلع ينتج المنتجون، وعلى قدر ما ينتجون يشغلون العدد الملائم من العمال، فإذا كان الطلب كبيرا كان الإنتاج والتشغيل كبيرين، والعكس صحيح، إذا نقص الطلب الكلي نقص حجم الإنتاج ومن ثم انخفاض حجم التشغيل وارتفاع البطالة.

كما توصل كينز إلى انه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل، فقد يتحدد مستوى التشغيل ويبقى لمدة طويلة عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فتكون هناك بطالة شبه دائمة. والسبب في ذلك حسب كينز هو عدم وجود طلب كلي كاف وبالذات عدم

وجود طلب استثماري كاف يجعل المنظمين يشغلون جميع العمال. لهذا نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعّال) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

أ- **زيادة الطلب الاستهلاكي**، وتتم عن طريق:

- تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء.
- تقديم الخدمات الضرورية لذوي الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة الاستهلاك.

ب- زيادة الطلب الاستثماري، عن طريق:

- إقامة مشروعات استثمارية من طرف الدولة لامتصاص البطالة.
- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.
- القضاء على الاحتكارات الاقتصادية بشكل عام لمنع ارتفاع أسعار المنتجات. لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع الطلب الاستهلاكي. ما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمارات ويقلل من إقامة المشروعات الجديدة.

3- الاستهلاك والادخار: يتناول كينز في تحليله الاستهلاك والادخار كمتغيرات كلية. بالنسبة إليه الاستهلاك والادخار متغيران تابعان للدخل.

أ- الاستهلاك: أشار كينز في تحليله إلى ما أسماه "القانون النفسي" الذي يخص العلاقة بين الاستهلاك والادخار،ومفاده "أن الناس يميلون الى زيادة استهلاكهم عند حصول زيادة في دخلهم، ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من حجم الزيادة في الدخل". وبشكل محدد هناك علاقة بين الاستهلاك (C) والدخل الوطني (Y) والتي عبر عنها بالمعادلة $c=f(y)$. والعلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل هي علاقة موجبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، أسماها الميل الحدي للاستهلاك. $C=f(y)$ ومنه:

$$C=a+by$$

حيث: a : الاستهلاك المستقل

b : الميل الحدي للاستهلاك

ب- الادخار: حسب كينز الادخار استهلاك سلبي لأنه جزء من الدخل لم يتم استهلاكه، كما أنه يرتفع مع الدخل:

$$Y=C+S \longrightarrow S=y-c \longrightarrow s= y-(a+by)$$

$$S=-a+(1-b)y$$

حيث: a: ادخار مستقل عن الدخل

$(1-b)$: الميل الحدي للادخار الذي يعبر عن مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل.

4- الاستثمار: الاستثمار حسب كينز متغير مستقل عن الدخل الإجمالي. وعرفه "بأنه شراء السلع الرأسمالية" أي هو النفقات التي يقوم بإنفاقها المستثمرون من أجل إقامة المنشآت والشركات وما تحويه من

أصول ثابتة ودائمة في هذه المشاريع. والمحرك الذي يدفع المستثمرين نحو الاستثمار هو ما يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال. فالإقدام على الاستثمار يأتي بعد إجراء المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة، فحسب كينز هناك عاملان أساسيان يحددان الاستثمار هما:

- الكفاية الحدية لرأس المال: العائد المتوقع؛
- سعر الفائدة: تكلفة الاقتراض؛

ويرى كينز أنه كلما زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة كلما زاد الاستثمار. و يستمر الطلب على الاستثمار حتى النقطة التي تتساوى فيها الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، حيث سيتوقف الرأسماليون من توسيع استثماراتهم أو إنشاء استثمارات جديدة.

5- نظرية الفائدة والنقود: يرى كينز أن سعر الفائدة لا يتحدد نتيجة تفاعل قوى الاستثمار وقوى الادخار وإنما نتيجة الطلب على النقود وعرض النقود، ونقطة الالتقاء بين منحنى عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود هي التي تحدد سعر الفائدة.

أ- الطلب على النقود (تفضيل السيولة): يسمي كينز الطلب على النقود بتفضيل السيولة وهو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز، أي أنها تمثل الميل للاحتفاظ بالنقود وعدم إنفاقها على الاستهلاك وكذا عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري.

وقد حدد كينز الدوافع التالية التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة وهي:

- دافع المعاملات: الحاجة إلى العملة لتحقيق المبادلات الشخصية (للأفراد) والتجارية (مؤسسات الأعمال والمنشآت التجارية).
- دافع الاحتياط: تلجأ المؤسسات وكذا الأفراد إلى الاحتياط من خلال الاحتفاظ بالنقود السائلة من أجل ملاقاة الظروف غير المتوقعة، وكذلك من أجل الاستفادة من فرص الشراء التي تطرح في الأسواق.
- دافع المضاربة: يتعلق برغبة الأفراد في الاحتفاظ بمواردهم على شكل نقد سائل من أجل جني الفوائد من التقلبات التي تحدث عي حركة السوق المالي. أي الرغبة في الاستفادة من فروق الأسعار، وهذا يتوقف على حسن التوقع، فإذا كانت التوقعات صحيحة سيحقق الأفراد الأرباح.

ب-عرض النقود (كمية النقود): يتحدد العرض عند كينز بواسطة السلطات سواء في شكله المتمثل في نقود البنكنوت التي تصدرها هذه السلطات بما يساعدها من نقود معدنية، أو في شكله المتعلق بالنقود الائتمانية أي وسائل الدفع التي يخلقها الجهاز المصرفي باعتبار أنه يخضع لرقابة البنك المركزي.

6- السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الكينزي: من الاقتراحات التي قدمها كينز بخصوص السياسة المالية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي، فعلى الحكومة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في أوقات الكساد، ومن الأمثلة على هذه المشاريع إقامة وإنشاء الطرق والجسور والسدود والكهرباء...وغيرها، وبالتالي فإن

الأفراد العاطلين عن العمل يمكنهم الحصول على فرصة عمل. ومن ثم حصولهم على دخل وتزداد قوتهم الشرائية وبالتالي خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات الذي سوف يحفز المشاريع والمؤسسات الخاصة على الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل. وهكذا تعود الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

أما السياسة النقدية، فقد نادى كينز بضرورة أن تكون السياسة النقدية مدروسة وتؤمن لاقتصادها وفرة في النقود في التداول. كما يجب خفض أسعار الفائدة عند أدنى مستوى له. وبهذا تكثر النقود في الأسواق مما يسهل على المستثمرين الحصول على الأموال الضرورية لمشاريعهم من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأموالهم نقدا جاهزا. وبهذا يتم علاج كل العوامل التي أدت إلى الأزمة (الإفراط في تفضيل السيولة، تناقص الميل للاستهلاك، وتناقص الكفاية الحدية لرأس المال). وهكذا تعود الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

المراجع المعتمدة:

1- حازم الببلاوي، عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الإقتصادي ،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 1971-1972

2- حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة.

3- حسين عمر، **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، سنة النشر غير موجودة، القاهرة

4- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008

5- عتيقة وصاف، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2011/2010.

6- Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, **Aconcise History of economic thought : from Mercantilism to Monetarism**, Palgrave Macmillan,United Kingdom,2003